

التدابير غير الجمركية وتأثيرها في زيادة تكاليف التجارة البينية

دراسة حالة المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى فترة 2016-2021

Non-tariff measures and their impact on increasing intra-trade costs Case study of the Greater Arab Free Trade Zone for the period 2016-2021

وكال الدراحي

جامعة سيدي بلعباس- الجزائر

derradji.oukkal@dl.univ-sba.dz

تاريخ النشر: 2024/01/22

رشاش عباسية*

جامعة سيدي بلعباس- الجزائر

rechach2004@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2023/05/14

تاريخ القبول: 2023/08/15

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى دراسة وتحليل التأثير الذي تلعبه التدابير غير الجمركية على التجارة البينية العربية خلال فترة 2016-2021، وباستخدام التصنيفات الدولية والمنهج الوصفي والتحليلي، سنعمد الى تحليل هذه التدابير ومعرفة تفاصيلها وتعقيدها ونسب تطبيقها في المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى.

اما نتائج الدراسة فقد جاءت متوافقة مع الفرضيات، وأظهرت أن التدابير غير الجمركية تشكل تحديا صعبا أمام إنسياب التجارة البينية العربية، فبرغم ما توفره منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من تفضيلات للمنتجات العربية فهي لا تستفيد كثيرا من هذه التفضيلات، حيث تشكل التدابير غير الجمركية نسبة 54% من اجمالي التجارة البينية، وبالتالي فإن أحد تفسيرات ضعف أداء التجارة العربية البينية يعزى إلى تطبيق الكثيف للتدابير غير الجمركية.

الكلمات المفتاحية: فافتا؛ تدابير؛ غير جمركية؛ تجارة بينية.

تصنيفات JEL: F51; Q56.

Abstract:

This research paper aims to study and analyze the impact of non-tariff measures on intra-Arab trade, during the period 2016-2021, and using international classifications and the descriptive and analytical approach, we will analyze these measures and learn their details, complexities and rates of application in the Greater Arab Free Trade Zone.

As for the results of the study, they were consistent with the hypotheses, and showed that non-tariff measures pose a difficult challenge to the flow of intra-Arab trade, Despite the preferences provided by the Greater Arab Free Trade Zone for Arab products, it does not benefit much from these preferences, As non-tariff measures constitute 54% of the total intra-regional trade, and therefore one of the explanations for the poor performance of intra-Arab trade is attributed to the heavy application of non-tariff measures

Keywords: GAFTA; measures; non-tariff; intra-trade.

Jel Classification Codes:F51; Q56.

* المؤلف المراسل.

خلال العقود الأخيرة سجلت الإجراءات والرسوم الجمركية انخفاضا كبيرا نتيجة للمفاوضات وتزايد الاتفاقيات التفضيلية الإقليمية والثنائية مما سهل انسياب التبادل التجاري بين الأطراف المتعاقدة وتسهيل التجارة البينية فالإعفاءات والامتيازات والتعامل وفق شروط تفضيلية أدت الى دمج الأسواق وتحرير التجارة، مما سمح بعولمة الإنتاج والمال، وبالتوازي تزداد المخاوف حول استخدام التدابير والإجراءات غير جمركية والتي تمثل تحديا امام المصدرين والمستوردين، حيث تزيد من تكاليف التبادل التجاري مما يقلص حجم التجارة، وتشكل عقبات امام الوصول الى الأسواق والاستفادة من مبداء حرية التجارة.

فتلجأ الدول الى تطبيق التدابير غير الجمركية مهما كان نوعها، سوى كانت التدابير السياسة العامة التقليدية مثل نظام الحصص او التدابير التقنية مثل تدابير سلامة البيئة او التدابير التنظيمية، لصعوبة تحديد أنظمة واضحة لحماية المنتج الوطني في اطار الاتفاقيات التفضيلية او حماية صناعات او قطاعات معينة من المنافسة غير عادلة، فزيادة الشفافية في التدابير غير التعريفية وفهم استخدامها يساعد من جهة المستوردين والمصدرين في الالمام بالشروط التي يتعين عليهم تلبيتها ومن جهة اخرى تمنح لصناع السياسات تحقيق التوازن بين خفض تكاليف التجارة وتحقيق الأهداف السياسة العامة.

وفي سعي الدول العربية إلى التكامل الاقتصادي تم استحداث سنة 1997 نظام تجاري متعدد الأطراف او ما يسمي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)، وقد ألزم البرنامج التنفيذي لإنشاء المنطقة تخفيض الحواجز الجمركية خلال فترة زمنية قدرت ب 10 سنوات وذلك باستخدام أسلوب التدرج بنسبة 10 % سنويا، وصولا الى التحرير الكامل للتجارة البينية للسلع ذات المنشأ العربي، الا انه وبالرغم من كل هذه الإجراءات من ازالة للحواجز الجمركية تبقي التجارة البينية العربية متواضعة،

1.1. الإشكالية: على الرغم من إزالة كافة الحواجز الجمركية والرسوم والضرائب المماثلة بقيت التجارة العربية

البينية متواضعة مما يتطلب البحث لمعرفة أسباب اخرى لها تأثير على أداء التجارة البينية العربية، ومما سبق تبرز مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

ما هو تأثير التدابير غير جمركية (NTMs) على التجارة في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA)؟

2.1. فرضيات الدراسة: استند البحث الى الفرضيات التالية:

- يوجد أثر سلبي للتدابير غير الجمركية على التجارة عموما وتجارة البينية العربية خصوصا؛
- تلعب التدابير غير الجمركية دور الحمائية التجارية ضد المنافسة غير عادلة.

3.1. اهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى الالمام بالجوانب التالية:

- الالمام بالإطار النظري لمفهوم التدابير غير الجمركية وطرق تصنيفها؛
- دراسة واقع التجارة البينية العربية وتأثير التدابير غير الجمركية على انسياب التبادل التجاري العربي؛
- تحليل التدابير غير الجمركية التي تفرضها بعض الدول العربية لحماية الصناعات المحلية، وتعمل على تقليص من الحجم التبادل التجاري البيني، بالاعتماد على تصنيفات دولية.

4.1. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ان موضوع التجارة البينية يكتسي أهمية قصوى ولهذا تلجا عدة دول لزيادة إتفاقياتها التفضيلية وإزالة التدابير الجمركية من اجل الرفع من حجم تبادلها التجاري، لكن في المقابل تلجا الي تطبيق التدابير غير الجمركية لحماية منتوجها المحلي، والبحث يأتي في سياق دراسة هذه الحواجز وتأثيرها على التبادل التجاري في المنطقة العربية للتبادل الحر.

5.1. منهجية البحث:

من اجل دراسة التأصيل النظري للتدابير غير الجمركية وتصنيفاتها الدولية تم استعمال المنهج الوصفي، كما فرض البحث استعمال المنهج التحليلي للبيانات المتعلقة بالتجارة البينية بين الدول العربية وتأثير التدابير غير جمركية على أداء التبادل التجاري العربي.

6.1. هيكل الدراسة: لدراسة الموضوع والإجابة على التساؤل الرئيسي، تم تقسيم الدراسة الى 03 محاور:

- التدابير غير جمركية وتصنيفاتها الدولية؛
- المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؛
- تحليل التدابير غير الجمركية على التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ليختتم البحث ببعض النتائج والتوصيات.

2. التدابير غير الجمركية وتصنيفاتها الدولية:

يتناول هذا المحور مفهوم الحواجز غير الجمركية وخصائصها والتطور التاريخي لها، وصعوبات تصنيفها عالميا وقياسها.

2.1. مفهوم التدابير غير الجمركية:

يتم التمييز من الناحية التطبيقية بين التدابير الجمركية والتدابير غير الجمركية، فهذه الأخيرة كثيرا ما يصاحبها انعدام الشفافية ويسوده كثير من الغموض في طريقة تحديدها وحسابها وهي اكثر تعقيدا من التدابير الجمركية، كما يجب التمييز بين التدابير غير الجمركية (NTMs Non-tariff Measures) والحواجز او القيود غير الجمركية (NTBs Non-tariff Barriers) فالأولي تشمل مجموعة أوسع من الإجراءات غير الجمركية في الحين الثانية هي قيود إدارية مقيدة لتدفق التجارة الدولية بمعنى (NTBs) هي جزء من (NTMs) (Eahai, 2017, p. 84).

يعتبر تعريف UNCATD/DITC/TAB إصدار 2012 أوسع تعريف حيث «تعرف التدابير غير الجمركية بشكل عام بانها تدابير سياساتية تختلف عن التعريفات الجمركية العادية التي قد يكون لها تأثير اقتصادي على التجارة الدولية في السلع من حيث تغير الكميات المتجرها أو أسعارها أو تغيير الكميات والأسعار معا» (الأونكتاد، 2012، صفحة 01). كما تشير التدابير غير الجمركية الى القيود الناجمة عن الشروط أو متطلبات السوق المحددة التي تجعل الاستيراد أو التصدير امرا مكلفا (Sofiane, Habib , Zouhour , & Slim, 2013, p. 02)، وتستعمل لتعويض انخفاض مستويات التعريفات الجمركية الناتج عن الاتفاقيات التفضيلية، وكذلك للاتفاف على قاعدة التبادل الحر.

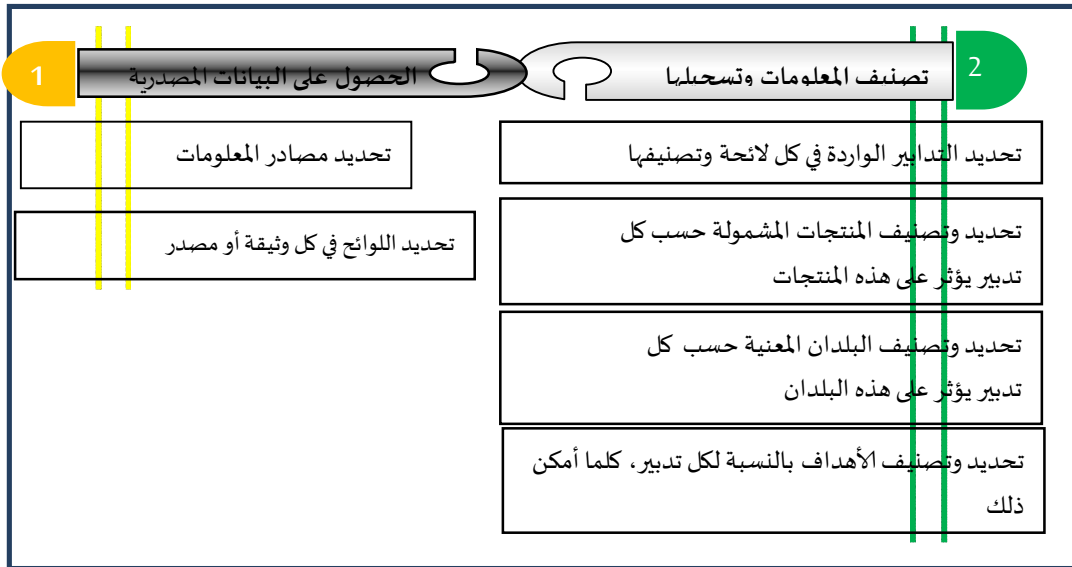
ونفس السياق أكده كل من Sandrey.R2008 و Deardorff & Sterm (1997) على أن التدابير التي تستعملها السلطات العامة، غير الرسوم الجمركية والتي يكون لها اثار على التجارة بين الدول، هذا التدخل من الدولة يشمل كل الاشتراطات النوعية ونظام الحصص والاعانة ودعم المصدرين والحواجز التقنية، فعند الغاء القيود التقليدية المعروفة

نكون امام «التحرير السطحي»، اما إذا توسع ذلك الي حرية انتقال الأشخاص وتوحيد القوانين ذات صلة بالتجارة وازالة العوائق البيروقراطية وباقي القيود غير التعريفية فهنا نكون امام «التحرير العميق»(عثمان و بلقاسم، 2021، صفحة 164). أما بالنسبة للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) أصبح مفهوم التدابير غير الجمركية موضوع ذو أولية، حيث يسمح باستخدام هذه التدابير في ظروف محددة واستثنائية، كاتفاقية الحواجز التقنية او التدابير الصحية من اجل حماية الصحة العامة لكن دون تقييد انسياب التجارة العالمية، ومع ذلك استفادت اغلب البلدان من هذه الاستثناءات لإدخال التدابير غير التعريفية (Amani & Rouissat, 2020, p. 692) بحجة انها تتوافق مع لوائح (OMC، 1998)، لكن الدافع الحقيقي لحماية المنتج الوطني.

2.2. تصنيف التدابير غير الجمركية:

مع تزايد دور التدابير غير التعريفية وأهميتها في التجارة الدولية، وجب البحث عن طريقة لتصنيفها وتوحيدها وجعلها أكثر شفافية بالنسبة لمستعملها، حيث لوحظ وجود تباين كبير بين الدول في مسألة القواعد الخاصة بالصحة والصحة النباتية مثلا، ففي دراسة أجرتها منظمة الأغذية والزراعة على 23 حالة قطرية، لوحظ ان هذه التدابير غير الجمركية قد الحقت اضرار بصادرات البلدان التي شملتها الدراسة، فمثلا واجهت الهند حذرا على تصدير المنتجات البحرية الى الاتحاد الأوروبي سنة 1997 بداعي انها ملوثة ببكتيريا (السالمونيا) وبكتيريا (VIRIOCHOLERO) عطا الله و حفاف، 2011، صفحة 167)، في الحين كانت تصدر الى الولايات المتحدة الامريكية في نفس الفترة .

الشكل 1: الخطوات المتبعة لجمع وتصنيف التدبير غير الجمركي



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد الاونكتاد، 2021، التدابير غير التعريفية من الالف الى الياء، منشورات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، جنيف 2021، ص9، من الموقع: <http://www.un-ilibrary.org/content/books>

وشارك في تصنيف التدابير غير الجمركية عدة منظمات دولية يطلق عليه فريق الدعم المتعدد الوكالات، وأهمها منظمة الفاو، FMI، مركز التجارة الدولية، البنك الدولي، OMC، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد/UNCATD/DITC/TAB)، حيث يقوم هذا الأخير بوضع تصنيف يطلق عليه نظام (الاونكتاد للترميز) (Arun & Mia Mikic, 2016, p. 10) ويجري منذ ذلك الحين تنقيح التصنيف لاستيعاب متغيرات واقع التجارة الدولية، ويعود احدث اصدار للتصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية (الاونكتاد للترميز 2021).

يتكون (الاونكتاد للترميز، 2021) من 16 فصلا (من "ألف" الى "عين") يقسم الى مجموعات فرعية ذات عمق يصل الى 3 مجموعات ويتبع نفس المنطق المستخدم في النظام المنسق لتصنيف المنتجات، وتختص الفصول 15 الاولى بالتدابير غير الجمركية المتصلة بالاستيراد أي الشروط التي يفرضها بلد ما خاصة بالمنتجات المستوردة، والفصل الأخير متعلق بالتصدير.

جدول 1: التصنيف الدولي للتدابير غير الجمركية بحسب الفصول لسنة 2021

التدابير المتعلقة بالمواد	ألف	تدابير الصحة والصحة النباتية
	باء	الحواجز التقنية امام التجارة
	جيم	الفحص السابق للشحن والإجراءات الرسمية الأخرى
التدابير غير التقنية	دال	التدابير الطارئة لحماية التجارة
	هاء	الترخيص غير التلقائي بالاستيراد، والحصص، والمحظورات، وتدابير التحكم في الكميات، وسائر التدابير التقييدية المتخذة بخلاف ما يتعلق بتدابير الصحة والصحة النباتية او بالحواجز التقنية امام التجارة
	واو	تدابير مراقبة الأسعار، بما في ذلك الضرائب والرسوم الإضافية
	زاي	تدابير التمويل
	حاء	التدابير المؤثرة على المنافسة
	طاء	تدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة
	ياء	القيود على التوزيع
	كاف	القيود على خدمات ما بعد البيع
	لام	الإعانات والأشكال الدعم الأخرى
	ميم	القيود على مشتريات الحكومية
	نون	الملكية الفكرية
	سين	قواعد المنشأ
التدابير المتعلقة بالتصدير	عين	التدابير المتصلة بالصادرات

المصدر: الاونكتاد، 2021، التدابير غير التعريفية من الالف الى الياء، مرجع سابق، ص.2.

ما يلاحظ في هذا التصنيف انه بني بشكل هرمي يشبه التسلسل الرقمي في نظام المنسق لتصنيف المنتجات، حيث يتألف من مجموعتين، ثم فصول ثم فروع ثم خانات وكلما زاد عدد الخانات تزيد دقة التصنيف، ولفهم أكثر نأخذ مثلا التدابير غير الجمركية في الفصل (ألف)، فانه يشمل على 9 رموز من (ألف 1) الى (ألف 9)، ثم يتدرج الى فئات مثلا (ألف 8) تشمل (ألف 18) الى (ألف 68) و(ألف 98) ثم تنقسم الفئة (ألف 58) الى (ألف 158) لتصل 4 خانات (ألف 458)، وبشكل عام تصل الى 3 خانات وقليل الفئة التي تصل الى 4 خانات.

التدابير غير الجمركية وتأثيرها في زيادة تكاليف التجارة البينية
دراسة حالة المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى فترة 2016-2021

3.منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA):

1.1. الإطار النظري لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: قبل الحديث عن بروز منطقة (GAFTA) للوجود لابد من المرور ولو بإيجاز عن التطور التاريخي للأليات التكامل العربي، والجدول التالي يلخص الجهود العربية في مجال إيجاد تكامل.

جدول 2: جهود التكامل الاقتصادي العربي

التاريخ	المكان	التمثيل	النتائج
1957/09/07	القاهرة	جامعة الدول العربية	أول اتفاقية متعددة الأطراف، اتفاقية تسهيل التبادل التجاري
1957/06/03	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية بهدف تنظيم العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية، وإقامة وحدة اقتصادية، يتم تحقيقها بصورة تدريجية
1964/08/13	القاهرة	جامعة الدول العربية	اتفاقية السوق العربية المشتركة، لتشجيع التخفيض التدريجي للتعريفات على كافة المنتجات والخدمات ورؤوس الأموال
جانفي 1964	تونس	المجلس الاقتصادي المغربي	انشاء لجنة دائمة الاستشارية المغربية، لتشجيع إقامة برنامج لتكامل اقتصادي مغربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا)
1981/02/27	تونس	جامعة الدول العربية	امضاء اتفاقية تسهيل وتطوير التبادل التجاري العربي (تجارة العربية البينية)
1981/02/25	الدوحة	المجلس الاقتصادي الخليجي	تم تأسيس مجلس التعاون لدول الخليج العربي كان الهدف منه قيام تجارة حرة بين الدول الخليجية
1989/02/17	مراكش	رئيس دولة المغرب	توقيع معاهدة لتأسيس اتحاد المغربي العربي، لتشجيع حرية انتقال الأشخاص، السلع والخدمات بين الدول الأعضاء
1997/02/19	القاهرة	جامعة الدول العربية	إقرار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية وامضاء البرنامج التنفيذي

Source: MohiédineHardi, La Grande Zone Arabe de Libreéchange et les Perspectives D'intégrationSud-Sud en

Méditerranée,CETIMA,, FEM01, 04,tunisia, 2001, p09, consulte le 9/2/2023 sur le site : <http://www.iamm.ciheam.org>.

فالمناطق التجارة الحرة العربية الكبرى جاءت استجابة لقرار القاهرة عام 1996 اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي عام 1997البرنامج التنفيذي لمنطقة، ودخلت حيز التنفيذ سنة 1998 وهي اتفاق متعدد الأطراف بين الدول العربية لتحرير السلع العربية او ذات المنشأ العربي خلال فترة زمنية معينة حددت ب 10 سنوات وذلك باستخدام الأسلوب التدرج بنسبة 10% سنويا، والغاء كافة الرسوم الجمركية وقيود الكمية التي تحد من تدفق السلع العربية في المنطقة الحرة التجارية(دحماني ودريال ، 2017 ، صفحة 181)، غير ان كل عضو يحتفظ بمعدلاته التعريفية مع العالم الخارجي، وبالتالي تعتبر المنطقة الصورة الأولى لقيام التكامل الاقتصادي العربي وتهدف الى:

- إزالة جميع القيود التي تحد من تدفق السلع والخدمات الى المنطقة التجارة الحرة العربية؛
- انشاء مناطق الصناعة التصديرية للبلدان؛
- انشاء مجالا أوسع لتصريف المنتوجات ذات المنشأ العربي؛
- زيادة القدرة على التصدي لمنافسة السلع والخدمات المستوردة خارج المنطقة؛
- تحسن القدرة التفاوضية والتعامل مع التكتلات الاقتصادية الكبرى؛
- التعاون في حالة الازمات وفي مجال حماية الحقوق الفكرية وحماية براءات الاختراع.

ان أي نظام تجاري لابد ان يستند على قواعد، أسس واحكام، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى جاءت بقرارات واحكام اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية وهي:

3.1.1 الاحكام الموضوعية والعامه: يمكن تلخيص احكام المادة الثانية والسادسة من الاتفاقية فيما يلي(تواتي بن على ، 2014، صفحة 65):

- تحرير كامل لبعض السلع والخدمات العربية المتبادلة من القيود والرسوم؛
 - تخفيض التدريجي لبعض الرسوم الأخرى؛
 - توفير الحماية متدرجة للسلع والخدمات محل التبادل من المنافسة الأجنبية البديلة؛
 - تقييم تسهيلات تمويلية وتسيير تمويل المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل،
 - الاخذ بمبدأ التبادل المباشر أي دون تسريب المنتجات الى طرف ثالث؛
 - التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية؛
 - نصت المادة 6 من الاتفاقية على اعفاء السلع الزراعية والحيوانية، قبل وبعد تحويلها وكذا المواد الخام في شكلها الأولي او بعد تحويلها، وتكتسب المنشأ العربي؛
 - المادة 7 نصت على التفاوض التدريجي في تخفيض الرسوم بعد موافقة المجلس العربي على النسب ولمدة زمنية محددة وتلغي هذه الرسوم الجمركية والضرائب نهائيا بعد انتهاء المدة المحددة؛
 - ونصت المادة 8 يتم التفاوض بين الأطراف المعنية لفرض الحد الأدنى من الرسوم على السلع المستوردة من غير دول الأعضاء بقرار من المجلس العربي ويتولى زيادتها تدريجيا بالتشاور مع الدول الأعضاء وله كذلك مواجهة حالات الإغراق
- 3.1.2 البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: (الصادق و فطيمة، 2017، صفحة 351):

مطلع 1998 بدا بتطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية من خلال تفعيل اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري بين الدول العربية، فهذه الاتفاقية والتي تم إقرارها عام 1981 وصادقت عليها 19 دولة ما عدا جيبوتي وجزر القمر والصومال حيث حددت شرطين أساسين لتصبح الدولة عضوا في المنطقة قافتا وهما:

- المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، 19 دولة موافقة؛
- الموافقة على برنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية، 18 دولة موافقة (موريتانيا لا تطبق هذا البرنامج) والذي يراعي أوضاع واحتياجات الدول العربية ومتوافقا مع احكام OMC.

وبهذا التفعيل تلتزم الدول العربية بتنفيذ المنطقة الحرة خلال عشر سنوات اعتبارا من 1/1/1981، واستكمالا لمشروع التكامل العربي وانشاء اتحاد جمركي بعد منطقة التجارة الحرة حددت قمة الرياض 2015 موعدا لإطلاق الاتحاد الجمركي، لكن تأخر بسبب تعقد وتشعب المفاوضات الفنية وإعيد تأجيله الى قمة بيروت 2019، لإستكمال التقدم في مشروع مفاوضات الاتحاد الجمركي والسوق العربية المشتركة.

3.2 واقع أداء التجارة العربية البينية في ظل المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

بشكل عام لم تكن التجارة العربية البينية في معزل عن التغيرات العالمية وخصوصا ازمة كوفيد19 التي واكبت إجراءات الاغلاق للحد من انتشار الوباء، الامر الذي اثر كثيرا على التجارة البينية العربية وخصوصا ما صاحبها من انخفاض الطلب على الطاقة بسبب الركود الاقتصادي الناجم عن الجائحة.

التدابير غير الجمركية وتأثيرها في زيادة تكاليف التجارة البينية
دراسة حالة المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى فترة 2016-2021

جدول 3: مقارنة التجارة العربية البينية سنوات (2016-2021)

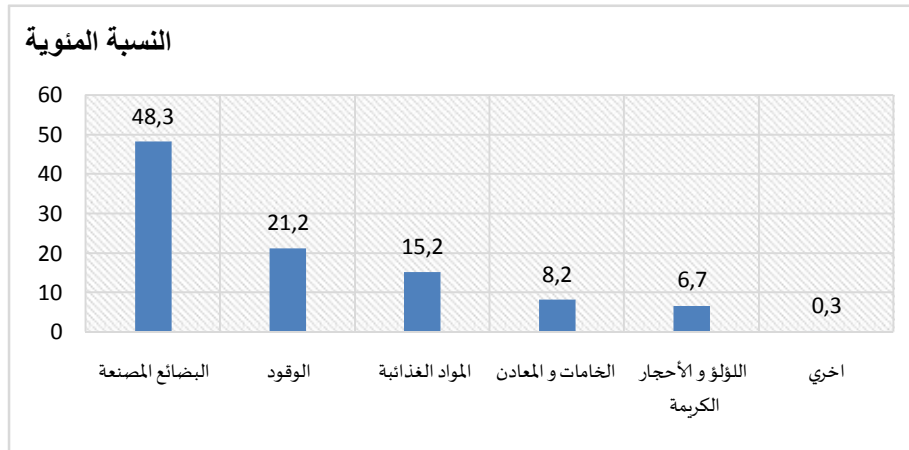
% مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة العربية 2021	التغير (%) السنوي للفترة	القيمة (مليار دولار أمريكي)						البند
		2021	2020	2019	2018	2017	2016	
-	1.6	112.5	95.8	112.8	112.6	105.5	99.5	متوسط التجارة البينية العربية
11.0	1.3	113.9	98.8	113.1	112.2	108.1	100	الصادرات البينية العربية
13.7	2.0	111.2	92.8	112.5	113.1	102.9	99	الواردات البينية العربية

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد 2022، ص 199، 198.

نلاحظ من الجدول رقم 3 الصادرات والواردات العربية خلال فترة 6 سنوات الأخيرة، ان تطور متوسط التجارة البينية كان جد محتشم، حيث بلغت سنة 2016 قيمة 99.5 مليار دولار وخلال 6 سنوات وصلت 112.5، فبالنسبة للصادرات العربية البينية تطورت خلال 6 سنوات بقيمة 13.9 مليار دولار بنسبة تغير سنوي 1.3%، وتمثل 11.0% من إجمالي الصادرات العربية الاجمالية، في حين الواردات سجلت خلال نفس الفترة 12.2 مليار دولار بتغير سنوي 2.0%، وتشكل 13.7% من إجمالي الواردات العربية.

اما بالنسبة للاتجاهات التجارة العربية البينية استحوذت 5 دول خليجية ومصر على 82% من إجمالي التجارة البينية، في حين لم تتجاوز حصة جيبوتي، سوريا، موريتانيا، فلسطين والصومال مجتمعة 2% (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، 2022، صفحة 22) من إجمالي التجارة البينية.

الشكل 2: التوزيع السلمي للتجارة البينية العربية 2021



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات، مرجع سابق، ص 25. من الشكل نلاحظ ان كل من الوقود والسلع المصنعة استحوذت على حصة الأسد من التبادلات العربية البينية بـ 69.5%، بقيمة 173 مليار دولار للسلع المصنعة و76 مليار دولار للوقود، بعدها المواد الغذائية والمعادن بنسب 15.2 و 8.2 على التوالي..

4. تحليل التدابير غير الجمركية في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

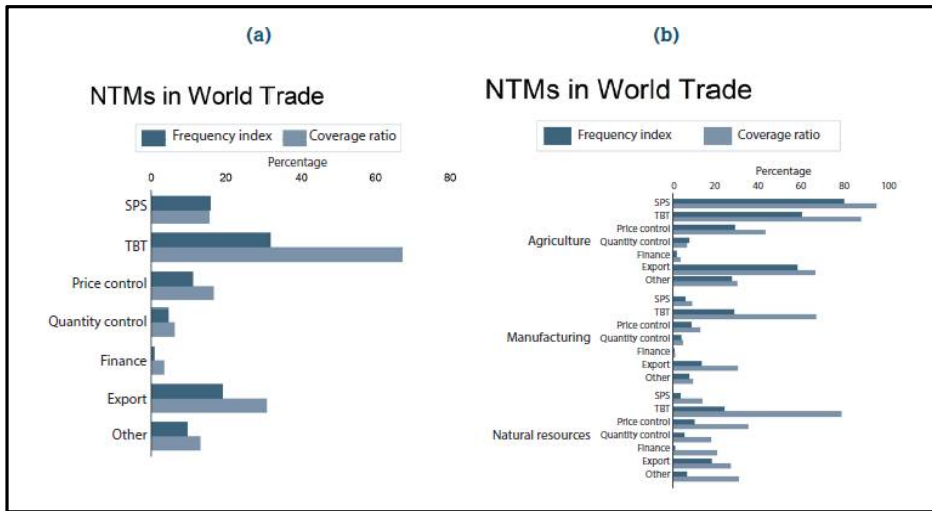
من خلال دراسة أداء التجارة العربية البينية في المحور السابق نلاحظ ضعف نسبتها من التجارة الاجمالية العربية رغم وجود اتفاقية التجارة الحرة وتفضيلات جمركية للمنتوجات داخل المنطقة، من هنا نستطيع القول ان هناك عقبات

تجارية كتشابه هيكل الإنتاج والسلع المتداولة (عزالدين ورشاش ، 2022، صفحة 179) وضعف البنية التحتية ولوجيستكية وخصوصا التدابير غير الجمركية، تفسر ضعف التجارة العربية البينية

1.4 استعمال التدابير غير الجمركية في التجارة الدولية

بصفة عامة لا تزال البيانات المتعلقة بالتدابير غير الجمركية لا تسمح بحسابها عبر البلدان، لكن حسب أحدث تقرير صادر عن فريق الدعم المتعدد الوكالات (WTO. UNCTAD. ITC) حيث تم إضافة 31 دولة الى قاعدة البيانات مقارنة بسنة 2020 (WTO. UNCTAD. ITC, 2022, p. 239)

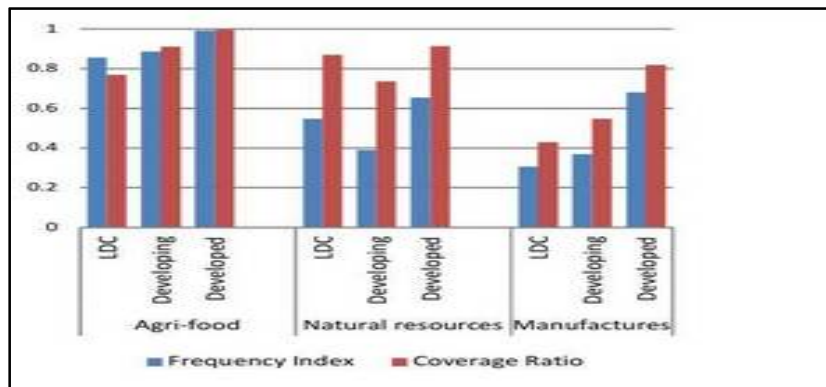
الشكل 3: انتشار التدابير غير التعريفية حسب النوع والفئة



Source: UNCTAD, Key Statistics and Trends in Trade Policy, 2021, p17.

من الشكل رقم 3 نلاحظ تطبيق NTMs في العالم، الجانب (a) ان الحواجز التقنية TBT تشكل أكثر من 35% من خطوط الإنتاج العالمية، كمؤشر التردد (frequency index) الذي يعبر عن النظام المنسق المكون من 6 ارقام تم الإبلاغ عنها و70% نسبة التغطية (coverage ratio) التي تعبر عن نسبة التجارة المتأثرة، تليها تدابير التصدير والتدابير الصحية والصحة النباتية (SPS) بحوالي 20% و18% على التوالي، من حيث التأثير على التجارة نجد تدابير التصدير أكثر من 35% و (SPS) ب 18%، من حيث توزيع على القطاعات الجانب (b) نجد ان المنتجات الفلاحية هي أكثر تضررا حيث تخضع معظمها لأشكال التدابير الصحية (SPS) 95% والتدابير التقنية TBT 82%. وبدرجة اقل نجد الموارد الطبيعية والمنتجات المصنعة.

الشكل 4: توزيع التدابير غير جمركية حسب المناطق والقطاعات



Source: the World Bank, UNCTAD, the unseen impact of non-tariff measures: insights from a new database, 2020, p09.

من الشكل رقم 4 يظهر ان الدول الأكثر تطورا تمارس التدابير غير الجمركية بشكل مكثف، حيث كل من مؤشر التردد ونسبة التغطية قريب من 100%، ويبقى قطاع الفلاحة الأكثر تضررا من هذه التدابير، وحلت في المرتبة الثالثة البلدان اقل نموا (LCD) بنسبة التغطية أكثر من 75% ومؤشر التردد 84 %، وبدرجة اقل قطاع الموارد الطبيعية وقطاع الصناعة، بشكل عام تفرض الدول المتقدمة النمو على كل منتج زراعي 13 تدبيرا غير جمركيا في مقابل 7 تدابير غير جمركية لدول الأقل نموا (Denise , 2019, p. 19)

2.4 تحليل التدابير غير الجمركية على التبادل التجاري العربي في ظل منطقة (GAFTA):

في هذا الجزء من الدراسة سنحاول تحليل الحواجز غير الجمركية وتأثيرها المرهق على التجارة العربية، المتوفر على قاعدة البيانات العالمية للحلول التجارية المتكاملة (WINTS, world integrated Trade solution) الخاصة بالتجارة البينية العربية في ظل منطقة (قافتا GAFTA)، بحيث لا يوجد مؤشر مثالي لمعرفة حصة المنتجات المتأثرة بالتدابير غير الجمركية لكن يمكن الاعتماد على مؤشرين اساسين هما: مؤشر التغطية و مؤشر التردد.

جدول رقم 4: ملخص التدابير غير الجمركية لبعض الدول العربية

البلد	الواردات		الصادرات	
	% مؤشر التغطية (coverage radio)	% مؤشر التردد (frequency index)	% مؤشر التغطية (coverage radio)	% مؤشر التردد (frequency index)
الجزائر	52.90	53.17	0.02	1.49
البحرين	58.060	48.13	74.53	48.15
الكويت	41.37	23.56	25.58	11.93
لبنان	57.28	26.37	8.27	10.26
موريتانيا	36.58	17.93	32.00	12.83
المغرب	57.25	44.58	32.15	24.11
عمان	54.78	53.27	76.08	18.96
قطر	67.94	60.36	0.54	12.54
السعودية	75.45	70.28	6.04	51.19
تونس	70.63	58.17	56.66	42.83
الامارات	73.06	60.19	39.37	51.03
مصر	88.91	95.54	26.22	8.05

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على WINTS, world integrated Trade solution، الرابط <https://wits.worldbank.org/analyticaldata>.

الجدول رقم 4 يعبر عن الحواجز غير الجمركية التي تستعملها الدول العربية عند التصدير والاستيراد، حيث يستخدم مؤشرين الاختبار والتنبؤ (Anne & Marco, 2019, p. 29) بما يمكن ان تحدته التدابير غير الجمركية من اثار على التجارة البينية وهما:

1.2.4 مؤشر التغطية (coverage radio) توضح التجارة المتأثرة بواحد او اكثر من الإجراءات غير الجمركية، وخلافا لمؤشر التردد تتأثر هذه النسبة بقيم الاستيراد وليس بخطوط الإنتاج المتداولة ويمكن حساب مؤشر التغطية في البلد (j) كما يلي :

$$C_j = \left[\frac{\sum_i D_i V_i}{\sum_i V_i} \right] \times 100$$

حيث:

• C_j مؤشر التغطية لدولة j ؛

- D_i متغير وهمي يأخذ قيمة 1 اذا تم فرض (NTMs) على المنتج I واحد على الأقل وقيمة 0 اذا لم يتم فرض؛
 - V_i قيمة الواردات المنتج I .
- 2-2-3 مؤشر التردد او تكرار (frequency index) الذي يعبر عن النظام المنسق المكون من 6 ارقام تم الإبلاغ عنها (حصة خطوط المنتجات المتداولة الخاضعة على الأقل لتدبير 1 من (NTMs) ويحسب مؤشر التردد لدولة (j) كما يلي:

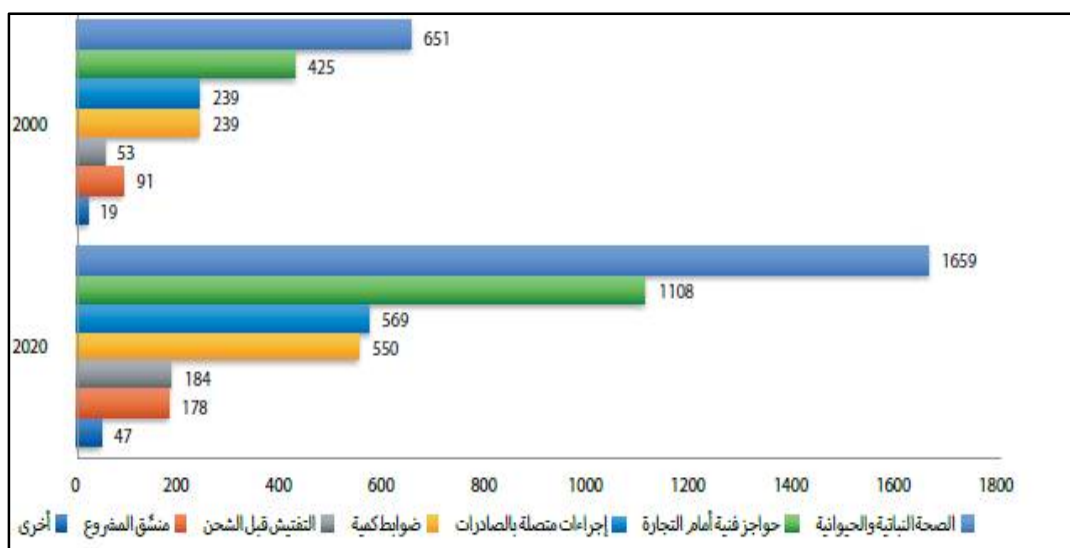
$$F_I = \left[\frac{\sum_i D_i M_i}{\sum_i M_i} \right] \times 100$$

حيث:

- F_I مؤشر التردد للدولة؛

- D_i متغير وهمي يأخذ قيمة 1 إذا تم فرض (NTMs) على المنتج I واحد على الأقل وقيمة 0 إذا لم يتم فرض
 - M_i إلى يشير خطوط الإنتاج المتداولة ما ان كانت هناك واردات من المنتج I .
- الواردات: مثلا الجزائر تبلغ نسبة مؤشر التغطية الواردات 52.90% كتجارة متأثرة بالإجراءات غير الجمركية وهي متقاربة تقريبا مع عدة دول في المنطقة كالبحرين بنسبة 58.060%، لبنان، عمان، المغرب و بدرجة اقل نجد الكويت بنسبة 41.37%، في الحين تزداد النسبة عند بعض الدول الخليجية حيث تبلغ نسبة التجارة المتأثرة بالحواجز غير الجمركية 75.45% وهي الأعلى بين الدول العربية في الحين ان نسبة التردد او التكرار تبلغ 53.17% في الجزائر، وأدناها 17.93% لموريتانيا وأعلها 95.54% لمصر هذا ما يشكل عائق كبير للواردات المنطقة.
- الصادرات: الجزائر وفي اتجاه سياسة الدفع بالصادرات حاولت تبسيط وتذليل الإجراءات غير الجمركية الخاصة بالتصدير بلغت نسبة مؤشر التغطية 0.02% عند التصدير ومؤشر التكرار 1.49% وهي أخفض نسبة بين الدول العربية، تليها كل من قطر والعربية السعودية ولكن بمعدل تكرار اعلى بلغ 51.19%.
- في الحين يبلغ متوسط 75 دولة تتوفر على بيانات (WINTS, world integrated Trade solution) بالنسبة للواردات، نسبة مؤشر التغطية 71.98% ونسبة مؤشر التكرار 43.04%، وبالنسبة للصادرات مؤشر التغطية 27.31% و التكرار 21.88%.

الشكل رقم 5: تطور عدد الإجراءات غير الجمركية للمنطقة بين سنتي 2000-2020



المصدر: مجموعة البنك الدولي، تقرير: احياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال افريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، واشنطن، 2020.

ص 57.

من الشكل 5 يتضح ان جميع أنواع التدابير الجمركية قفزت للضعف بين سنتي 2000 و2020، فتدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) قفزت من 651 تدبيراً سنة 2000 الى 1659 تدبيراً بمعدل 154 %، الحواجز الفنية 424 سنة 2000 الى 1108 سنة 2020 تضاعفت أكثر من مرة ونصف، وإجراءات الصادرات، الكمية، العوائق التنظيمية. تعتبر تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) التدابير الفنية (TBT) من اهم العوائق التجارية البينية العربية حيث تشكل اكثر من 54 % من مجموع التدابير غير الجمركية، وخصوصا المتطلبات الفنية وشروط المنتج والشروط الصحية والتغليف والتخزين، كما تشكل قواعد المنشأ تحدياً امام المصدرين خصوصاً المنتجات الزراعية للدول العربية الأخرى فمنطقة التجارة الحرة الكبرى رغم وصولها الى تعريف جمركية صفرية للتجارة البينية تبقي التجارة متواضعة 17 % من إجمالي تجارة البلدان العربية مع العالم الخارجي، وهذا بسبب مشكلة اثبات المنشأ والتدابير غير الجمركية الأخرى بالإضافة الى ضعف تنوع الجهاز الإنتاجي العربي.

تغطي التدابير غير الجمركية حوالي 54 % (صندوق النقد العربي، ماي 2022، صفحة 19) من التجارة العربية غالبيتها تطبق على السلع الاستراتيجية ولأغراض حماية الانسان والصحة العامة والصحة البيئية، فبالرغم من الجهود المستمرة لتخفيض التعريف الجمركية وجعلها صفرية في إطار الاتفاقية التجارة الحرة العربية (GAFTA)، لم ترتق التجارة العربية البينية الى المستوى المطلوب، وهذا بسبب وجود الكثير من التدابير غير الجمركية التي تعيق انسياب التجارة بين الدول العربية، فالاتفاقية (GAFTA) كما اشارنا سابقاً، تمنح تفضيلات جمركية كثيرة للمنتجات العربية شريطة ان تثبت منشأ منتجاتها، ونتيجة لضعف التنوع الإنتاجي العربي، لا تستفيد كثيراً من هذه التفضيلات، ولا تعتبر قواعد المنشأ العائق الوحيد في التجارة العربية بل هناك عدة تدابير غير جمركية يتم تحليل اثرها على التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

فرغم وجود منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) وأحيانا وجود كذلك اتفاقية تفضيلية ثنائية بين دولتين تنص صراحة على تبادل تجاري صريح كما هو الحال في الاتفاق التفضيلي الجزائري التونسي الذي دخل حيز التنفيذ سنة 2014، تتسبب تلك المجموعة من التدابير غير الجمركية في ضعف التجارة البينية، فمثلا يشترط عدد من البلدان ان تكون شهادة المنشأ الخاصة بمنطقة (GAFTA) مكتوبة باللغة العربية والا ترفض الشهادة مع العلم ان اغلب مكونات المنتجات الصناعية هي حروف ورموز لاتينية، مما يكبد نفقات إضافية للمصدرين، او تحويل التصدير الى مناطق تجارية حرة.

5. خاتمة:

تناولت الدراسة اثر التدابير غير الجمركية على التجارة وخصوصا داخل منطقة التبادل التجاري العربي (GAFTA) فرغم ما توفره المنطقة من امتيازات وتفضيلات جمركية منذ دخولها حيز التنفيذ سنة 1998 لا يزال مستوى التبادل البيئي ضعيفا ومتواضع مقارنة مع مناطق حرة إقليمية. وهذا بسبب التعقيدات والقيود غير الجمركية NTMs المفروضة من قبل دول الأعضاء، خصوصا تدابير الصحة والصحة النباتية (SPS) التدابير الفنية (TBT)، قواعد المنشأ، تدابير التحكم الكمي (مثل التراخيص، والحصص وغيرها)، ضعف البنية التحتية (النقل والدعم اللوجستيكي) والكثير من التدابير غير الجمركية المعقدة والمرهقة للمصدرين والمستوردين على حد سوي، كلها تعمل ضد انسياب وتسهيل التجارة البينية العربية، وبناء على ما سبق توصلنا الي النتائج التالية:

- تؤثر التدابير غير الجمركية تأثيرا سلبيا بالغا على حجم التبادل التجاري العربي في ظل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بسبب ما تضيفه من إجراءات مرهقة ومكلفة على المصدرين.
- برغم دخول المنطقة في مرحلة الاعفاء الكامل من الرسوم الجمركية لا تزال التجارة العربية البينية ضعيفة، حيث في أحسن احوالها لم تتعد 17% من اجمالي التجارة العربية اتجاه العالم، وهذا لعدة أسباب أهمها التحديات المرتبطة بالتعريفات غير جمركية المفروضة من الدول العربية والتي تعيق انسياب التجارة البينية.
- تعد العوائق الإجرائية المتعلقة بتدابير غير الجمركية أصعب من تلك التدابير نفسها والتي تؤدي الي زيادة تكاليف الامتثال، حيث تتحمل الدول العربية جزءا كبيرا من المسؤولية من الحالات بما لا يتناسب مع أهميتها كوجهة للتصدير.
- تعتبر كل من قواعد المنشأ، التدابير الصحية والتدابير الفنية اهم التدابير غير الجمركية التي تعيق التبادل التجاري العربي داخل المنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- انطلاقا من النتائج المتوصل اليها يكمن اقتراح التوصيات ما يلي:
- الغاء أو على الأقل إيجاد الآلية الواضحة والفعالة لتصنيف الإجراءات غير الجمركية وتوحيدها وجعلها أكثر شفافية عنما يتعلق الامر بالتبادل التجاري البيئي العربي.
- استكمال توحيد القواعد المنشأ التفصيلية بين الدول المشكلة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث بينت سنوات التطبيق الفعلي للمنطقة ان تحقيق التكامل الإنتاجي يتحقق من خلال انشاء قواعد المنشأ التفصيلية للمنتج العربي
- تعزيز نظام المعلومات وإيصال المعلومة بشكل شفاف وسريع وبأقل التكاليف لكافة المتعاملين في منطقة قافتا.
- وجود اتفاق تفضيلي بين الدول العربية شيء اجابي لكن ضعف التنوع الإنتاجي ومحدوديته قلل من فرض الاستفادة من الشروط التفضيلية الممنوحة للمنتجات.

التدابير غير الجمركية وتأثيرها في زيادة تكاليف التجارة البينية

دراسة حالة المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى فترة 2016-2021

6. قائمة المراجع:

1. الأونكتاد. (2012). التصنيف الدولي للتدابير غير التعريفية. نيويورك. تم الاسترداد من <https://unctad.org/official-document>
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (أفريل , 2022). التجارة العربية لعام 2021 محصلة ايجابية رغم التحديات الصحية و تداعيات حرب اوكرانيا. نشرة ضمان الاستثمار، صفحة 22.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (أفريل -جويلية, 2022). تقرير التجارة العربية لعام 2021 محصلة ايجابية رغم التحديات الصحية و تداعيات حرب اوكرانيا. نشرة ضمان الاستثمار، صفحة 22.
4. الهورية دحماني، وعبد القادر دريال . (2017). اثار انضمام الجزائر الى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التبادل التجاري الجزائري مع دول المنطقة. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة(05)، 181.
5. رضوان عز الدين، وعباسية رشاش . (ديسمبر, 2022). قواعد المنشأ في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و اثارها على نفاذ الصادرات نحو الاسواق العربية. مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، (2)7، 165-184.
6. صندوق النقد العربي. (ماي 2022). التجارة العربية البينية: الواقع، والاتفاق المستقبلية. ابو ظبي: الدائرة الاقتصادية.
7. عاشور الصادق، وحاجي فطيمة. (2017). ورقة ملتقى بعنوان: مستقبل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة. جامعة الشهيد حمة لخضر، ملتقى الدولي بعنوان:الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، (صفحة 351). الوادي.
8. فاطمة تواتي بن علي . (2014). الاندماج الاقتصادي و استراتيجيات الامن الغذائي العربي في ظل التحديات الاقليمية والدولية، اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية . 65. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير والعلوم التجارية، الجزائر، جامعة حسية بن بوعلى.
9. مزراق عثمان، وزايري بلقاسم. (2021). تقييم وجهة نظر الشركات المستوردة حول التدابير غير التعريفية: دراسة حالة وهران. مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12(01)، 161-178.
10. ياسين عطاالله، ووليد حفاف. (2011). القيود الفنية الحديثة بين اهدافها البيئية و تأثيراتها على التجارة الدولية. مجلة رؤى الاقتصادية، (1)1، 160-174.
11. Amani, A., & Rouissat, A. (2020). les effets des mesures non-tarifaires sur le commerce international des produits alimentaires. Revue l'Integration Economique, 09(03), 691-710.
12. Celia disdier Anne و Fugazzo Marco. (2019). A Practical Guide to the Economic Analysis of Non-tariff measures .paris : Unctad.
13. Denise , P. (2019). computing non-tariff indicators:analysis with unctad trains data. unctad research(paper N41), 19. Retrieved fevrier 18, 2023, from www.un-ilibrary.org
14. ghali Sofiane .zotouna Habib; karry Zouhour ، driss Slim. (2013). effects of NTMS on the extensive and intensive margins to trade: the case of Tunisa and Egypt .economics reserch forum.
15. Jacob Arun و Mia Mikic. (2016). NTMs Definitions and concepts .thailand : UNESCAP, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific . <https://www.unescap.org>
16. Khov Eahai. (2017). Trade Integration within ASEAN; the role of non-tariff measures for Cambodia, the Leo people's Democratic Republic ,Myanmar and Viet Nam(CLMV) .thailand: UNited nation 08 .fevrier, 2023 , <http://www.academia.edu>
17. WTO. UNCTAD .ITC. (2022). World Tariff Profiles .GENEVE: WTO 12 .fevrier, 2023 , www.wto.org/statistics